

الأحاديث الفعلية والجواب عنها:

وبعد ذلك، فلنشرع في سرد الأحاديث الواردة في هذا الباب، والكلام عليها. فمنها ما رواه أحمد عن سلمان: أنه رأى رجلاً قد أحدث وهو يريد أن يخلع خفيه فأمره سلمان رضي الله عنه أن يمسح على خفيه وعلى عمامته وقال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه وخماره قال في النيل: "حديث سلمان أخرجه أيضاً الترمذى في العلل، ولكنه قال مكان "وعلى خماره" "وعلى ناصيته" وفي إسناده^(١) أبو شريح. قال الترمذى: سألت محمد بن إسماعيل عنه: ما اسمه؟ فقال لا أدري، لا أعرف اسمه. في إسناده أيضاً أبو مسلم مولى زيد بن صوحان، وهو مجهول، قال الترمذى: لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث" اهـ^(٢) (ص ١٦١ ج ١) قلت: أبو شريح روى عنه قتادة ومحمد بن زيد العبدى فارتفعت جهالة عينه وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في التهذيب (ص ١٢٦ ج ١٢)، وأبو مسلم ذكره ابن حبان في الثقات أيضاً، كما في التهذيب (ص ٢٣٦ ج ١٢) وفي التقريب وصفهما جميعاً بمقبول، والمجهول لا يوصف بالثقة والقبول. وحديث سلمان في مسند أحمد بلفظ: "فرأى رجلاً قد أحدث وهو يريد أن ينزع خفيه فأمره سلمان أن يمسح على خفيه وعلى عمامته ويمسح بناصرته"^(٣) (ص ٤٣٩ ج ٥) وهو مصرح بأن سلمان لم يأمره بالاكْتفاء بمسح العمامة بل أمره به مع المسح على الناصية. وأما ما رواه من حكاية فعله ﷺ فهو مختلف فيه، فعند أحمد: "إنه رآه يمسح على خفيه وعلى خماره". وفي رواية الترمذى: "أنه رآه يمسح على خفيه وعلى ناصيته" فسقط الاحتجاج به. والظاهر أن سلمان رضي الله عنه كان جمع بينهما، وقال: رأيت يمسح على خفيه وعلى عمامته وناصرته، ليطابق روايته أمره فاقتصر الرواة واقتصر بعضهم على ذكر الخمار، وبعضهم على ذكر الناصية.

ومنها ما رواه أحمد والبخاري عن ثوبان قال: "رأيت النبي ﷺ توضأ ومسح على

(١) قد يتوهم من ظاهر كلامه أن هذين الراويين في إسنادهما الترمذى فحسب، وإسنادهما أحمد سالم عنهما وليس

كذلك، بل مدار حديث سلمان على هذين لم يروه غيرهما، ورواه أحمد أيضاً بطريقهما كما يظهر من مطالعة

المسند (من المؤلف).

(٢) هنا انتهى كلام الشوكاني، وهو في باب جواز المسح على العمامة (١/١٤٥).

(٣) وهو الحديث الخامس عشر من مسندات سلمان.